A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/42/592
6 October 1987
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH/SPANISH

الدورة الثانية والاربعون
البند ٧٣ من جدول الاعمال

استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي

تقرير الامين العام

المحتويات

		الصفحة
أولا -	مقدمة	٢
ثانيا -	الردود الواردة من الحكومات	٢
	بلغاريا	٢
	تشيكوسلوفاكيا	٧
	السلفادور	١٢
	الفلبين	١٦
	كوبا	١٦

٢٣٨٦٩ش 87-23375

Digitized by Dag Hammarskjöld Library

أولا - مقدمة

١ - اتخذت الجمعية العامة ، في دورتها الحادية والأربعين ، القرار ٩٠/٤١ في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٦ بعنوان " استعراض تنفيذ الإعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي" . وفي الفقرة ١٦ من ذلك القرار ، دعت الجمعية العامة الدول الأعضاء الى تقديم آرائها بشأن هذه المسألة ، ورجت من الأمين العام أن يقدم تقريرا الى الجمعية العامة في دورتها الثانية والاربعين على أساس الردود الواردة .

٢ - وعملا بطلب الجمعية العامة ، وجه الأمين العام ، في ٢١ نيسان/ابريل ١٩٨٧ ، مذكرة شفوية الى حكومات الدول الأعضاء داعيا إياها الى تقديم آرائها وفقا للفقرة ١٦ من القرار السالف الذكر .

٣ - وحتى ١٧ آب/أغسطس ١٩٨٧ وردت ردود من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيا والسلفادور والفلبين وكوبا . واذا وردت أي ردود أخرى فستصدر بوصفها اضافات الى هذا التقرير .

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

بلغاريا

[الأصل : بالانكليزية]
[١٥ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - تطلق جمهورية بلغاريا الشعبية ، أهمية خاصة على الاعلان الخاص بتعزيز الأمن الدولي ، فهو من أهم الوثائق المعتمدة في إطار الأمم المتحدة . وفي الحالة الدولية الراهنة ، تكتسب مسألة تنفيذه أبعادا جديدة .

٢ - وتؤيد حكومة بلغاريا النهج المتبع في القرار ٩٠/٤١ ، الذي يضع في الاعتبار تزايد الترابط فيما بين الأمم ، وعدم وجود بديل ، في عالم اليوم ، لسياسة تقوم على التعايش السلمي والانفراج والتعاون بين الدول ، على أساس المساواة ، بصرف النظر عن قوتها الاقتصادية أو العسكرية ، أو نظمها السياسية والاجتماعية أو حجمها وموقعها الجغرافي .

٣ - والقوة التدميرية للتكنولوجيا العسكرية وتزايد الترابط فيما بين الدول هما العاملان اللذان يتطلبان من كل منا عدم الاقتصار على الاعتراف بحتمية بقاء البشرية

Digitized by UNOG Library

عموما ، بل اتخاذ اجراءات فعالة أيضا لتشجيع وتعزيز الامن الدولي ، ولاسيما لازالة خطر وقوع كارثة نووية . ففي عالم اليوم ، ما من دولة واحدة ، مهما أوتيت من قوة تستطيع أن تضمن أمنها القومي بالوسائل التقنية - العسكرية دون سواها . كما أن صورة الامن آخذ في التحول بشكل متزايد الى مشكلة سياسية . وعلاوة على ذلك ، فانه اذا كان الامن قاصرا فيما مضى على المجال العسكري والسياسي وحده ، وكان يتحقق في معظم الاحيان على حساب أمن الاخرين ، فان الامن ، في أيامنا هذه ، لا يمكن إلا أن يكون متبادلا ، ومتصلا على نحو متزايد بالتعاون في جميع مجالات العلاقات المشتركة بين الدول .

٤ - وكما ورد في البلاغ (انظر A/42/313-S/18888 ، المرفق) الصادر في أيار/مايو ١٩٨٧ ، عن اللجنة الاستشارية السياسية للدول الاطراف في معاهدة وارسو ، فإن :

"... في التطورات العالمية ، والتغيرات في العلاقات الدولية وازدياد الترابط بين الدول وجوانب التقدم في مجال العلم والتكنولوجيا ، ووجود الاسلحة ذات القدرة التدميرية التي لم يسبق لها مثيل ، عوامل تدعو الى اتباع أسلوب جديد في التفكير ، ونهج جديد تجاه قضايا الحرب والسلم ونزع السلاح وغيرها من المشاكل العالمية والاقليمية المعقدة ، كما تدعو الى نبذ مفهوم 'الردع النووي' الذي يفترض أن الأسلحة النووية هي الضمان لامن الدول . ففي الحرب النووية ، لا يمكن أن يكون هناك منتصر . ولهذا السبب ، أكدت من جديد الدول الاطراف في معاهدة وارسو اعتقادها بأن الواجب الأساسي هو منع نشوب الحرب وتخليص الحضارة منها بصورة دائمة وحفظ السلم على الأرض ووضع حد لسباق التسلح ، والانتقال الى تدابير ملموسة لنزع السلاح ، أولا وبصفة أساسية في الميدان النووي ، بهدف تحقيق نزع السلاح العام الكامل . ويتطلب هذا توحيد جهود جميع الدول وجميع القوى المحبة للسلم وتوفر ثقة أكبر في العلاقات بين الدول ، وبوجه خاص بين الدول المنتمية الى نظم اجتماعية مختلفة ، وفيما بين التحالفات السياسية - العسكرية لهذه الدول ، ووجود تصور سليم لدى كل طرف لمشاغل الطرف الآخر وأهدافه ونواياه المتصلة بالمجال العسكري" .

٥ - واتباع هذا النهج تجاه مشاكل الامن هو ، على وجه الدقة ، أساس النظام الشامل للسلم والامن الدوليين ، كما تقترحه البلدان الاشتراكية ، بما فيها بلغاريا ،مما يشمل جميع جوانب العلاقات بين الدول - العسكرية ، والسياسية والاقتصادية والانسانية على حد سواء .

Digitized by UNOG Library

٦ - وينبغي أن يتضمن الأمن العسكري ، أولا وقبل كل شيء قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية ، بالتخلي ، على نحو متبادل ، عن الحرب فيما بينها أو ضد طرف ثالث ، سواء كانت بالأسلحة النووية أو بالأسلحة التقليدية ، وعدم توسيع نطاق سباق التسلح ليشمل الفضاء الخارجي ، وانهائه هنا ، على الارض ، والحظر الكامل العام لتجارب الاسلحة النووية ، وإزالة الاسلحة النووية كلية بحلول نهاية هذا القرن ، وحظر وتدمير الاسلحة الكيميائية ، والتخلي عن استحداث أسلحة جديدة للتدمير الشامل . ويقتضي الواقع الراهن أيضا تخفيض الترسانات العسكرية لدى الدول الى مستويات تكفي للدفاع ، والتحقق من ذلك بدقة ، وحل التكتلات العسكرية ، وتخفيض الميزانيات العسكرية تخفيضا متناسبا ومتوازنا . ومن أجل تحسين ضمانات الامن العالمي وزيادة موثوقيتها ، يلزم أن تحتل النظريات العسكرية للدول مرتبة أدنى من مهمة تلافي الحرب ، نووية كانت أم تقليدية . وبتعبير آخر ، ينبغي أن تكون النظريات العسكرية ذات طابع دفاعي ، على وجه الحصر ، كما جرى التركيز عليه في الوثيقة المؤرخة في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٧ ، والمعنونة "العقيدة العسكرية للدول الاطراف في معاهدة وارسو" .

٧ - وفي رأينا ، ينبغي أن يلازم كلا من التدابير المقترحة في المجال العسكري ، تدابير موثوقة وفعالة وللتحقق ، بما في ذلك التفتيش الموقعي وغير ذلك من الاجراءات الدولية ، حسب الاقتضاء .

٨ - أما فيما يتصل بالمجال السياسي ، فان الامن الشامل يعني ، أولا وقبل كل شيء ، تضافر الجهود والتعاون في مجال القضاء على بؤر التوتر وتسوية المنازعات في مختلف مناطق العالم ، مثل الشرق الاوسط ، وامريكا الوسطى ، وجنوب شرقي آسيا ، والجنوب الافريقي ، والاحترام الدقيق لحق كل شعب في أن يختار وحده سبيله الى التنمية ، وتسوية المنازعات بين الدول ، بالوسائل السلمية ، فضلا عن وضع مجموعة من التدابير تستهدف بناء الثقة بين الدول . وهناك عنصر هام آخر في نظام الامن الشامل هو إعداد تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب الدولي ، بما في ذلك سلامة الاتصالات البرية والجوية والبحرية الدولية .

٩ - ويؤثر الوضع الاقتصادي الدولي أيضا تأثيرا متعاظما على الحالة العامة للشؤون الدولية . بتقييد وتقليص تنمية التعاون الاقتصادي والعلمي - التكنولوجي ، وانعدام الامن الاقتصادي الدولي لها آثار تزعزع الاستقرار في مجال الامن الدولي . وبلغاريا تؤيد الدعوة الى إعادة تشكيل هيكل نظام العلاقات الاقتصادية الدولية بأكمله على أساس عادل وديمقراطي ، واقامة نظام اقتصادي جديد يضمن تساوى جميع

Digitized by UNOG Library

الدول في الامن وايجاد حل لمشكلة الدين الخارجي التي تواجهها البلدان النامية . وانطلاقا من هذه الاعتبارات ، اعتمدت الدول الاطراف في معاهدة وارسو في الاجتماع الاخير للجنتها الاستشارية السياسية وثيقة بعنوان "في سبيل القضاء على التخلف واقامة النظام الاقتصادي الدولي الجديد" .

١٠ - ولما كان انتهاك حقوق الانسان يشكل مصدرا آخر لحالات التوتر ، فإن الامر يقتضي البحث عن طرق جديدة لتوسيع نطاق التعاون في الميدان الانساني . فبدون التمتع بحقوق الانسان والتنمية الحرة للفرد ، لا يكون هناك مجال للتفكير في اقامة نظام للامن الدائم .

١١ - وتنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي يتطلب من جميع الدول أن تتقيد بدقة بالتزاماتها بموجب ميثاق الامم المتحدة وأن تتناول مصالح البلدان الاخرى باحساس ينم عن المسؤولية . وجمهورية بلغاريا الشعبية تقدر تقديرا كبيرا الجهود التي تبذلها حركة بلدان عدم الانحياز بهدف تعزيز السلم والامن ، الامر الذي تعكسه الوثائق التي اعتمدها الاجتماع الاخير لرؤساء دولها أو حكوماتها في هراري . وبلغاريا ترحب أيضا بجهود الدول الست التي أصدرت بيان نيودلهي - الارجنتين وجمهورية تنزانيا والسويد والمكسيك والهند واليونان - والتي ترمي الى القضاء على الخطر النووي والى التغلب على انعدام الثقة والخوف . وتعلق بلغاريا أهمية كبرى على الافكار الواردة في اعلان المبادئ الصادر في نيودلهي الخاص بايجاد عالم خال من الاسلحة النووية والعنف ، الذي وقعه اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية والهند ، وذلك بوصفه دليلا ملموسا على وجود فكر سياسي جديد .

١٢ - ومما يكتسب أهمية خاصة بالنسبة لمستقبل السلم والامن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الامريكية والجهود الرامية الى التوصل الى اتفاقات محددة بين البلدين لكبح جماح سباق التسلح .

١٣ - ومساهمتنا في تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي هي السياسة التي تنتهجها بلغاريا في أوروبا وفي البلقان ، وتسترشد في ذلك بما فيه صالح السلم والامن والتعاون وحدها . وتعطي بلغاريا الاولوية الى المشاركة بنشاط في عملية بناء الثقة والامن في القارة التي يوجد بها أكبر حشد للقوات المسلحة والاسلحة كما تقوم بذلك في اطار مؤتمر الامن والتعاون في أوروبا . وتستهدف هذه العملية تشجيع التخفيف من حدة حالات التوتر وانعدام الثقة ، والتغلب على المواجهة بين الكتل العسكرية - السياسية والدول وتسهيل اتخاذ تدابير لنزع السلاح .

Digitized by UNOG Library

١٤ - وينظر المجتمع الدولي بحق الى اعلان الصداقة وحسن الجوار والتعاون الذي وقعته في السنة الماضية جمهورية بلغاريا الشعبية وجمهورية اليونان ، بوصفه حدثا لم يسبق له مثيل في عالم ما بعد الحرب وأول وثيقة ثنائية على الاطلاق تبرم بين بلدين متجاورين في البلقان لهما نظامان اجتماعيان مختلفان ويشتركان في حلفين عسكريين متعارضين . وتتمسك بلغاريا باقتراحها الداعي الى توقيع اتفاقات ثنائية مع جميع بلدان البلقان تتضمن مدونة لقواعد علاقات حسن الجوار ، والتخلي عن المطالب الاقليمية وعدم استخدام اقليم أي بلد لاغراض وأعمال عدائية ضد بلد آخر . واننا نرى أن الاعلان البلغاري - اليوناني يعتبر مثالا جيدا لتلك الاتفاقات .

١٥ - ومما هو معروف أيضا المبادرات المتعلقة بانشاء مناطق خالية من الاسلحة النووية والكيميائية في البلقان ، فضلا عن الدعوة التي وجهتها بلغاريا لكي تبذل شعوب البلقان والشعوب الاوروبية جهودا مكثفة ومتضافرة لحماية بيئة شبه جزيرة البلقان وأوروبا . وقد اقترحنا ابرام معاهدة لحماية البيئة في شبه جزيرة البلقان فضلا عن عقد محفل أيكولوجي في اطار مؤتمر أمن والتعاون في أوروبا .

١٦ - وقد أسهمت بلغاريا ، بوصفها أحد الاعضاء غير الدائمين في مجلس الامن ، في القضاء على بؤر التوتر ، وفي ايجاد تسوية سلمية لحالات الازمات ، وإعمال حق الشعوب في أن تختار لنفسها طريق تنميتها السياسية والاجتماعية والاقتصادية .

١٧ - وتعلق بلغاريا أهمية كبرى على الجهود التي تبذلها الامم المتحدة في السعي المشترك من أجل صيانة وتعزيز السلم والامن . وكما قال تودور زيفكوف ، الامين العام للجنة المركزية للحزب الشيوعي البلغاري ورئيس مجلس الدولة في جمهورية بلغاريا الشعبية ، في الرسالة التي وجهها الى الامين العام بمناسبة السنة الدولية للسلم :

"فالامم المتحدة هي المحفل الطبيعي لمناقشة المشاكل العديدة ذات الطبيعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، والبحث عن حلول لها . ولهذا السبب دعمت جمهورية بلغاريا الشعبية على الدوام المنظمة العالمية والجهود الرامية الى تعزيز فعاليتها ، وستستمر في دعمها لذلك" (أنظر A/42/126 ، المرفق) .

١٨ - ولا ريب في أن الجهود الرامية الى التنفيذ التام للاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي ينبغي أن تستمر بثبات وقوة مضاعفين من جانب الدول باسم السلم والامن العالميين من أجل الجميع .

Digitized by UNOG Library

تشيكوسلوفاكيا

[الاصل : بالإنكليزية]
[٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - ان تشيكوسلوفاكيا التي أصبحت منذ ١٧ سنة مضت مشاركا نشطا في عملية وضع وتنفيذ الاعلان التاريخي الخاص بتعزيز الامن الدولي ، تعتبر تلك الوثيقة واحدا من اهم صكوك سياسة السلم وخفض التوتر الدولي وتعطي قوة دافعة لتعزيز علاقات الصداقة والمصلحة المتبادلة فيما بين البلدان ذات النظم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة على أساس مبادئ التعايش السلمي . ان تشيكوسلوفاكيا في ممارستها لسياستها الخارجية التي تستهدف تعزيز السلم ، وتوطيد الامن والاستقرار الدوليين ، والحد من سباق التسلح وايقافه ، واتخاذ التدابير الفعالة التي من شأنها أن تؤدي الى نزع السلاح العام والكامل في ظل مراقبة دولية فعالة ، تلتزم بدقة بمبادئ الاعلان وتسعى الى تنفيذه عالميا بشكل فعّال . وترى أن النهج الشامل لجميع الدول نحو حل المسائل المتعلقة بالامن الدولي يجب أن يبنى على ميثاق الامم المتحدة الذي وضع أسس حفظ السلم والامن الدوليين ووفر الاطار والالية اللازمين لتحقيقهما .

٢ - وانطلاقا من المبادئ الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، والخبرة التي تراكمت لدى الامم المتحدة خلال ما يزيد عن أربعة عقود من وجود المنظمة ، وفيما يتعلق بالواقع الذي ظهر مؤخرا في زمننا الحالي في المجال النووي ومجال الفضاء ، فان تشيكوسلوفاكيا تدعو الى صياغة مفهوم حديث وشامل وغير قابل للتجزئة للسلم والامن يكون من شأنه ضمان بقاء البشرية ، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية لدول العالم ، ويقوم على التعاون السلمي . ويمكن للاقتراح الملهم للدول الاشتراكية ببدء محادثات مباشرة بين بلدان معاهدة وارسو وبلدان منظمة حلف شمال الاطلسي بشأن طبيعة النظرية الدفاعية أن يؤدي دورا بالغ الاهمية في هذا الخصوص . وتدرك تشيكوسلوفاكيا ادراكا تاما الحقيقة الموضوعية المتمثلة في أن الحرب النووية لا يمكن السماح بها تحت أي ظرف من الظروف . وينبغي أن يدفع ذلك جميع الدول الى اتخاذ تدابير عملية لمنع هذه الحرب والقضاء على أساسها المادي .

٣ - وترى تشيكوسلوفاكيا ان هناك خطة بنّاءة لحل هذه الازمة الحرجة بنجاح يقدمها برنامج بناء الامن عن طريق نزع السلاح - وهو برنامج ازالة الاسلحة النووية وغيرها من أنواع أسلحة التدمير الشامل قبل نهاية هذا القرن على النحو الذي اقترحه الاتحاد السوفياتي في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ ، والذي يستهدف تحطيم الحواجز التي

Digitized by UNOG Library

أعاقت التقدم حتى الآن . ويقدم ذلك البرنامج توجيهات بشأن كيفية حل العقدة المستعصية ، وايقاف تراكم الاسلحة النووية على الارض ومنع تسليم الفضاء الخارجي .

٤ - وفي سياق الجهود الرامية الى تنفيذ ذلك البرنامج ، تعلق تشيكوسلوفاكيا أهمية كبيرة على المحادثات بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن الاسلحة النووية والفضائية التي سيكون لنتائجها أثر كبير على سير التطورات في مجال نزع السلاح وكذلك على التطور الشامل للعلاقات بين الشرق والغرب في السنوات القادمة . وفيما يتعلق بكل من الامن الاوروبي والعالمي ، تؤكد تشيكوسلوفاكيا في هذا الصدد تأكيدا خاصا على التوصل الى اتفاق بشأن ازالة القذائف المتوسطة المدى والقذائف العاملة التعبوية في أوروبا . وسيتولد بلا شك دافع جديد لتحسن جوهري في المناخ الدولي عن طريق وضع اتفاق بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة بشأن المبادئ الرئيسية المتعلقة بالاسلحة النووية الاستراتيجية ، وتوطيد نظام معاهدة منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية ، والحد من التجارب النووية . ومن المحتم أولا وقبل كل شيء ايجاد حل يقبله الطرفان لمسألة كيفية منع نفاذ الاسلحة الى الفضاء الخارجي . وسيشكل توقيع اتفاق يتعلق بالقذائف المتوسطة المدى والقذائف التعبوية العاملة وبهذه المبادئ الرئيسية النتيجة الملموسة التي يتوقعها المجتمع الدولي من اجتماع القمة المزمع عقده بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة . ولن تهيئ هذه النتيجة مناخا مواتيا فحسب بل ستوفر أيضا الاساس السياسي والقانوني لمواصلة عملية نزع السلاح النووي .

٥ - وما فتئت تشيكوسلوفاكيا تستخدم قدر الامكان ، جميع الاشكال والخطط المتاحة على كل من الصعيدين الثنائي والمتعدد الاطراف لتعزيز الجهود الرامية الى حل أكثر المشاكل المتعلقة بتعزيز الامن الدولي وبنزع السلاح حدة والحاحا ، وتنوي مواصلة ذلك . وتؤيد تشيكوسلوفاكيا زيادة فعالية وانتاجية الاليات القائمة . وتثني على كل اجراء واقعي معقول من جانب الدول ، صغيرة كانت أو متوسطة أو كبيرة ، بصرف النظر عن نظمها الاجتماعية وأيديولوجياتها . وترى أن القرارات البنّاءة التي اتخذتها الامم المتحدة فيما يتعلق بتعزيز الامن الدولي ، والحد من الاسلحة ، ونزع السلاح ، توفر أساسا صلبا لوضع معاهدات واتفاقات واتفاقيات دولية عملية . ومازال مؤتمر نزع السلاح في جنيف هو أنسب المحافل للانشطة التي من هذا النوع ، وتقوم فيه تشيكوسلوفاكيا بالدعوة أساسا الى أن توضع وتعتمد على وجه السرعة معاهدة تتعلق بالحظر العام والكامل لتجارب الاسلحة النووية ، وتدابير ملموسة يكون من شأنها منع تسليم الفضاء الخارجي ، واتفاقية تتعلق بالحظر العام والكامل للاسلحة الكيميائية وبتدميرها .

Digitized by UNOG Library

٦ - وتعلق تشيكوسلوفاكيا أهمية كبيرة على تحقيق تدابير نزع السلاح الاقليمية ودون الاقليمية التي تشكل مساهمة فعّالة في الجهود الرامية الى الحظر العالمي لكل من فئات أسلحة التدمير الشامل على حدة . وتعمل تشيكوسلوفاكيا جنبا الى جنب مع الجمهورية الديمقراطية الالمانية بنشاط لانشاء منطقة خالية من الاسلحة الكيميائية وشريط خال من الاسلحة النووية في وسط أوروبا يكون من شأنهما أن يؤديا الى ازالة أسلحة التدمير الشامل من هذه المنطقة الحساسة .

٧ - وترى حكومة تشيكوسلوفاكيا أن القضاء على أسلحة التدمير الشامل ينبغي أن يكون ممحوبا بتخفيضات كبيرة في ترسانات الاسلحة التقليدية والقوات المسلحة . وسيكون من الواقعي أن تبدأ هذه العملية في القارة الاوروبية ، حيث توجد مقترحات محددة وضعتها الدول الاشتراكية في نداء بودابست المؤرخ في حزيران/يونيه ١٩٨٦ . وقد رحبت تشيكوسلوفاكيا بما أبداه أيضا المشتركون الآخرون في العملية الاوروبية الشاملة من استعداد للتفاوض بشأن القوات التقليدية على المستوى الاوروبي بأكمله - من المحيط الاطلسي الى جبال الاورال . وهي تعتقد أنه بالجهد الذي تبذله جميع دول المنطقة ، يمكن فتح باب المحادثات المعنية في وقت قريب في السنة القادمة .

٨ - ويبرز الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي الصلة الوثيقة بين تعزيز الامن الدولي ونزع السلاح من ناحية والتنمية الاقتصادية للبلدان من ناحية أخرى . وفي هذا الصدد ، تولي تشيكوسلوفاكيا اهتماما خاصا للمؤتمر الدولي المقبل المعني بالصلة بين نزع السلاح والتنمية . وهي ستعمل جاهدة على أن تجعل نتائج المؤتمر تتطرق مباشرة الى مسألة توفير الموارد الاضافية التي سيتم الحصول عليها عن طريق نزع السلاح ، من أجل تلبية احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، بما في ذلك تنمية البلدان النامية .

٩ - وتعرب تشيكوسلوفاكيا عن اقتناعها بأن دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثالثة المقبلة المكرسة لنزع السلاح ستعزز الطفرة التي بدأت تتضح في الحالة الدولية في اتجاه اقامة عالم خال من الاسلحة النووية وتحقيق الامن العالمي عن طريق نزع السلاح . ومن شأن نجاح الدورة أن يجعل بالامكان تحويل التسعينات الى عقد لتعزيز إقامة عالم خال من الاسلحة النووية ومن العنف .

١٠ - وتؤيد تشيكوسلوفاكيا مسعى دول آسيا لتحويل آسيا والمحيط الهادئ الى منطقة سلم وأمن ، منطقة للتعاون الذي يعود بالنفع المتبادل ، على قدم المساواة . وهي تؤيد تماما المبادرات الملموسة التي قام بها الاتحاد السوفياتي ومنغوليا وفييت نام

Digitized by UNOG Library

وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية وجمهورية كمبوتشيا الديمقراطية ، والرامية الى أن تتوطد في المنطقة روح الامن والتعايش السلمي ، والتعاون وعلاقات حسن الجوار ، واحترام سيادة الدول الاخرى وعدم التدخل في شؤونها الداخلية . وترى تشيكوسلوفاكيا أن هناك حاجة ماسة لتحويل المحيط الهندي الى منطقة سلم ولعقد مؤتمر دولي لذلك الغرض .

١١ - ولضمان تحقيق الامن الدولي الشامل وسيادة القانون ، لابد من احترام حق كل دولة في تحديد ما تختاره في المجالات الاجتماعية والسياسية والايديولوجية وكفالة التنمية الحرة للدول والقوميات والافراد . ولتحقيق هذه الغاية ، يلزم تنمية التعاون السياسي فيما بين الدول ، واحترام مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وتقرير المصير للدول والقوميات والسلامة الاقليمية وحرمة الحدود . وعلى هدي تلك المبادئ ، تؤيد تشيكوسلوفاكيا التوصل الى تسوية عادلة للمنازعات المستمرة وبؤر التوتر في أجزاء بعينها من العالم .

١٢ - وتؤيد تشيكوسلوفاكيا اقتراح الاتحاد السوفياتي بأن يعقد مؤتمر دولي معني بالشرق الاوسط ، وأن تُنشأ لذلك الغرض لجنة تحضيرية تتكون من الاعضاء الدائمين الخمسة في مجلس الامن التابع للامم المتحدة . ومن شأن تنفيذ ذلك الاقتراح أن يشكل بداية عملية سلم حقيقي في الشرق الاوسط تؤدي الى تسوية منصفة لقضية فلسطين ، انطلاقا من روح القرارات ذات الصلة التي اتخذتها الجمعية العامة ومجلس الامن والى رحيل اسرائيل من جميع الاراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ .

١٣ - ويساور تشيكوسلوفاكيا القلق إزاء الحالة الخطيرة في امريكا الوسطى ، الناجمة عن سياسة القوة وإملاء الشروط عسكريا ، التي تتبعها الولايات المتحدة ضد دول منطقة امريكا الوسطى بغية الاطاحة بالحكومة التقدمية في نيكاراغوا . وإننا ندعو الى التوصل الى تسوية سياسية منصفة للحالة في المنطقة على أساس مقترحات السلم التي قدمتها نيكاراغوا مع قيام مجموعة كونتادورا بدور نشط .

١٤ - وتدين تشيكوسلوفاكيا بحزم السياسة العنصرية القائمة على الفصل العنصري التي تنتهجها حكومة جنوب افريقيا ، واستمرار الاحتلال غير الشرعي لناميبيا ، وأعمال العدوان التي تقترفها حكومة جنوب افريقيا ضد البلدان الافريقية المجاورة . وهي تؤيد المطالب المشروعة للدول الافريقية والدول الاخرى من أجل الاعتماد الفوري لجزاءات الزامية شاملة ضد نظام الحكم العنصري بموجب الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة .

Digitized by UNOG Library

١٥ - وتعرب تشيكوسلوفاكيا عن تقديرها للمسار الذي اتخذته حكومة جمهورية افغانستان الديمقراطية بهدف تحقيق مصالحة وطنية . ومن شأن هذه السياسة أن توفر المتطلبات الاساسية المواتية لتسوية الحالة حول افغانستان بالوسائل السلمية ، شريطة أن يتوقف التدخل الخارجي في شؤون ذلك البلد .

١٦ - وفيما يتعلق ببؤر التوتر الاخرى ، فان تشيكوسلوفاكيا تؤيد مقترحات بلدان الهند الصينية الداعية الى احلال السلم الدائم والاستقرار في جنوب شرقي آسيا . وتطالب بإنهاء النزاع الحربي بين ايران والعراق ، وتؤيد مقترحات جمهورية كوريا الديمقراطية الرامية الى إعادة توحيد كوريا بالطرق السلمية ، وفضلا عن الجهود المبذولة من أجل التوصل الى تسوية عادلة لمسألة قبرص .

١٧ - وترى تشيكوسلوفاكيا أن صيانة الامن العالمي والتفاهم المتبادل والتعاون ، تتضمن أيضا تنمية التعاون الانساني الدولي . وينبغي أن تتركز بالدرجة الاولى على اتخاذ تدابير دولية للقضاء على إبادة الاجناس والتمييز العنصري والديني والفصل العنصري ، ومنع الدعاية للحرب والعنف والتعصب فيما يتصل بالدول الاخرى . ومن شأن تكثيف التعاون والمبادلات على الصعيد الدولي في مجالات الثقافة والعلم والفنون وإضفاء الطابع الديمقراطي على نظام المعلومات أن ييسر أيضا تحقيق الامن العالمي المضمون . وينبغي أن تتوفر لمواطني جميع الدول إمكانية ممارسة حقوقهم مع إيلاء الاعتبار الواجب للسمات المحددة الاقتصادية وغيرها في كل دولة على حدة والمشاركة في المبادلات السياحية ، والتنقلات الاجتماعية الدولية ، والهجرة الدولية للقوى العاملة .

١٨ - وتشيكوسلوفاكيا مقتنعة بأن السعي الى ضمان إقامة علاقات سلمية وطيدة وموثوقة لا يمكن أن يكلل بالنجاح إلاّ بالتماس حلول منصفة ، في الوقت ذاته أيضا ، للمشاكل الاقتصادية الدولية . فقد دخلت البشرية مرحلة من مراحل التاريخ تثار فيها مسألة البقاء المشترك لا على المستوى السياسي - العسكري فحسب ، بل أيضا في سياق جميع ظروف الوجود الاخرى . وفي حين قُدِّر للسياسة أن تتعامل مع هذا الجانب الاول ، فان على التعاون الاقتصادي الواسع النطاق والشامل أن يقيم القاعدة المادية المطلوبة لتحقيق الامن والرخاء العالميين . وترحب تشيكوسلوفاكيا بالبدء في الامم المتحدة في النظر في مسألة الامن الاقتصادي الدولي ، باعتبار ذلك الخطوة الاولى البناءة في ذلك الاتجاه .

Digitized by UNOG Library

١٩ - ومن أهم المشاكل التي تواجه البشرية اليوم هي مشكلة حماية البيئة . وترتبط هذه المسألة ارتباطا وثيقا بالمجالات الاخرى المتعلقة بالامن الدولي ، ذلك أن الايكولوجيا تتأثر الى حد كبير بتراكم الاسلحة ، وبالتنمية الاقتصادية فضلا عن العلاقات السياسية عموما . ولذلك تتطلب المسائل المتعلقة بحماية البيئة وجود تعاون دولي نشط بمشاركة جميع البلدان والدول .

٢٠ - وتشيكوسلوفاكيا مقتنعة اقتناعا وطيدا بأن جميع المسائل المتنازع عليها ، حتى أشدها تعقيدا ، لا يمكن بل ولا يجب ، أن تُحل إلاّ بالوسائل السياسية وبالتفاوض دون غيرهما ، وذلك وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وقواعد القانون الدولي ومبادئ المعاملة بالمثل والمساواة في الالتزامات والامن غير المنقوص لجميع الاطراف . وهذا الانفاذ المستمر لاحكام الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي عند ممارسة العلاقات الدولية ، هو وحده الذي سيكون بمثابة أداة فعالة لتحقيق أهداف الامم المتحدة الرامية الى احلال السلم .

السلفادور

[الاصل : بالاسبانية]
[٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٧]

١ - إن حكومة السلفادور ، إذ تشير الى ما أعلنته شعوب الامم المتحدة في الميثاق من تصميم على أن تنقذ الاجيال المقبلة من ويلات الحرب ، وعلى أن تعيش معا في سلام وحسن جوار ، وأن تضم قواها كي تصون السلم والامن الدوليين ، تعرب عن قلقها لانتشار واشتداد المنازعات الوطنية والاقليمية والدولية ، مما يعرض صميم وجود البشر للخطر .

٢ - ولهذا السبب تعيد حكومة السلفادور تأكيد اقتناعها المطلق بأن الاحترام الكامل لمبادئ القانون الدولي المتصلة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول والتقيد التام بها هما وحدهما اللذان يستطيعان تهيئة مناخ من الثقة والسلم والامن ، وهو مناخ أثرت عليه الحالة الراهنة تأثيرا خطيرا .

٣ - وعليه فان السلفادور تُذكّر جميع الدول بأن من واجبها بحث الحالة الدولية الراهنة بعناية ودراسة السبل والوسائل التي توفرها أحكام الميثاق ذات الصلة ، لضمان السلم والامن والتعاون في العالم . كما تحث تلك الدول على أن تؤكد رسميا من جديد في علاقاتها الدولية صحة مقاصد ومبادئ ميثاق الامم المتحدة عالميا وبدون

Digitized by UNOG Library

شروط ، لا سيما : عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ؛ وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية ؛ والامتناع عن التهديد بالقوة أو استعمالها في علاقاتها الدولية ؛ وحرمة السلامة الاقليمية ؛ وعدم الاعتراف بغزو الاراضي ، وتساوي الدول في السيادة ؛ وحق الشعب في تقرير المصير .

٤ - ولذلك ، فان حكومة الرئيس خوسيه نابليون دوارتي تؤكد معتقداتها السلمية وتقيدها غير المشروط بالمقاصد الواردة في ميثاق الامم المتحدة ، وهي تؤيدها وتحترمها وتتمسك بها تماما بوصفها مبادئ للقانون الدولي . كما تحث البلدان المعنية على أن تقيم - وهي تضطلع بدورها الاساسي - نظاما دوليا أكثر استقرارا وأمانا ، عن طريق ارادتها السياسية الوطيدة لايجاد حل سياسي للأزمة الاقليمية التي تؤثر في امريكا الوسطى ، وأن ترسي أسس السلم والديمقراطية والتعاون والتنمية في تلك المنطقة .

٥ - واعتماد السلفادور على مبادئ الامم المتحدة في حل منازعاتها مع الدول الاخرى مثال واضح على ارادتها ومقصدها السلميين :

(أ) فقد اتبعت حكومة السلفادور ، في نزاعها مع هندوراس ، سياسة التفاهم الودي مع حكومة هندوراس ، بهدف ايجاد حل سلمي ودائم للمشاكل الثنائية ، خصوصا مشاكل الحدود ؛

(ب) وسياسة التفاهم هذه التي بادرت بها حكومة السلفادور تبرز مزايا تسوية المنازعات بالطرق السلمية من خلال التفاوض . وقد تجلى هذا المبدأ بدقة في المفاوضات التي تكللت بتوقيع معاهدة السلم المؤرخة في ليما ، بيرو في ٣٠ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٠ ، والتي تم بمقتضاها الاتفاق على إنهاء النزاع الذي باعد بين البلدين في وقت ما ؛

(ج) واستنادا الى هذا الصك ، اتفقت السلفادور وهندوراس الآن على أن تعرضا سويا على محكمة العدل الدولية النزاع على الارض والجزيرة والحدود البحرية ، كدليل على اقتناعهما بأن المنازعات التقنية الدولية ينبغي أن تسوى بالتمسك بمبادئ القانون الدولي .

Digitized by UNOG Library

٦ - وفيما يتعلق بالأزمة الاقليمية التي أثرت في منطقة امريكا اللاتينية لبضع سنوات ، والتي لم تسلم منها السلفادور ، فان حكومة السلفادور تؤكد أن هناك فراغا سياسيا وقانونيا ودبلوماسيا وأمنيا في المنطقة يجب ملؤه على سبيل الاستعجال لتهيئة الظروف والهياكل التي تكفل تثبيط أو عرقلة التحركات التوسعية التي تستهدف زعزعة العمليات الديمقراطية في المنطقة .

٧ - وفي هذه الحالة ، ترى حكومة السلفادور أنه من الملح بل من الحيوي والضروري إيجاد حل للأزمة الاقليمية ، لأن وجود الفراغ ينم عن عجز النظام القانوني الدولي بأكمله عن أداء مهامه كما ينبغي . وللتغلب على هذه الازمة ينبغي للدول المعنية أن تراعي الالتزامات الدولية التي عقدتها ، خصوصا الالتزامات المبينة في ميثاقي الامم المتحدة ومنظمة الدول الامريكية .

٨ - ومن ثم ، ترى حكومة السلفادور أن ملء هذا الفراغ والتصدي بفعالية للعوامل التي سببت الازمة يستلزمان ، على وجه الاستعجال إعادة تنشيط أو ، عند اللزوم ، إنشاء الآليات اللازمة لتسهيل استمرار تنمية كل جوانب الحياة الاقليمية . وفي الوقت نفسه ، يجب توجيه جميع الجهود - الوطنية منها والقارية والدولية - نحو إنشاء وتعزيز العمليات الديمقراطية التعددية والتمثيلية ونحو تشجيع الحوار على الصعيدين الوطني والاقليمي ، ونحو التنمية الاقتصادية ، بهدف إرساء الاساس اللازم لدعم مجتمع امريكا الوسطى استنادا الى السلم والامن والتعاون الاقليمي .

٩ - ورغبة من حكومة السلفادور في تشجيع الاهداف السالفة الذكر ، فقد قامت في عدد من المناسبات بالابلاغ عن الجهود والعقبات والتقدم فيما يتعلق بالقضاء على المواجهة الايديولوجية والسياسية والعسكرية في البلد ، وبتشجيع العدالة الاجتماعية وحقوق الانسان من خلال برنامج حكومي والتوصل الى حل سياسي للمشاكل التي تواجه الأمة باتباع عملية تهدئة ، ومشاركة كل السلفادوريين دون استثناء ، وبنشاط ، في تعزيز العملية الديمقراطية .

١٠ - وموقف السلفادور تجاه حالتها على الصعيد الوطني يسير جنبا الى جنب مع موقفها من النزاع الاقليمي الذي اقترحت بصدده خطة سلم لامريكا الوسطى . وتشمل هذه الخطة الحوار والتفاوض مع أطراف النزاع في مختلف البلدان ، بهدف وضع الاسس الاولية للسلم والتعاون في المنطقة من خلال إجراءات حرة مستقلة ذاتيا ، ودون أي تدخل أجنبي ينال من سيادة البلدان المعنية .

Digitized by UNOG Library

١١ - وهكذا فان السلفادور تؤكد اقتناعها بأن حل المشاكل الوطنية والاقليمية هو مسألة تتعلق ، على وجه الحصر ، بالارادة السيادية لبلدان المنطقة بوصفها المهيمنة على ما تتخذه من اجراءات دون تدخل خارجي أيا كان نوعه ، ومن خلال العمليات الديمقراطية الناجمة عن اشتراك مختلف قطاعات المجتمع في انتخابات حرة وديمقراطية .

١٢ - وهذا هو السبب الذي دعا حكومة السلفادور الى أن تقدم ، منذ البداية ، تأييدها الكامل والراسخ لمبادرة السلم التي قامت بها مجموعة كونتادورا ، بوصفها أفضل آلية موجودة لملء الفراغ في امريكا الوسطى ، وذلك بتوفير الاجراءات اللازمة لابرام اتفاقات متزامنة عالمية واقليمية ومتعددة الاطراف ويمكن التحقق منها مما يسهل دون جدال من إحلال السلم والامن في المنطقة .

١٣ - والسلفادور تتابع بقلق شديد تطورات الحالة في امريكا الوسطى ، وتلاحظ أن عملية كونتادورا لصيانة السلم ، التي تؤيدها الامم المتحدة ، ما زالت تتأثر بشدة بسباق التسلح وبزيادة حوادث الحدود . واستعراضات القوة وما تقدمه حكومات معينة من دعم صريح أو خفي للجماعات المسلحة التي ترمي الى الاطاحة بالحكومات الشرعية لا تفتأ تقوض الجهود التي تتسم بالتصميم على تحقيق السلم والانفراج والتفاهم والمصالحة الوطنية والتعاون في المنطقة .

١٤ - ولهذا السبب ، فان حكومة السلفادور تذكر جميع الدول الاجنبية التي شاركت بصورة مباشرة أو غير مباشرة في النزاع الاقليمي بأن تحترم تماما سيادة الدول المعنية وحق الشعوب في تقرير مصيرها دون تدخل أو إكراه أو ضغط خارجي - خصوصا التهديد بالقوة واستعمالها جهرا أو سرا - وبأن تمتنع عن أية محاولة تُنتهك فيها جزئيا أو كليا الوحدة الوطنية وسلامة أي دولة أخرى في امريكا الوسطى ، وتحث تلك الدول على أن تفعل ذلك .

١٥ - وتحث السلفادور جميع البلدان على أن تستجيب للحاجة العاجلة الى الاتفاق على وضع مبادئ توجيهية بشأن زيادة فعالية اجراءات حفظ السلم ، بهدف زيادة فعالية الامم المتحدة عند قيامها بمعالجة الحالات التي تعرض السلم والامن الدوليين للخطر .

١٦ - وحكومة السلفادور تدرك الحاجة الى اتخاذ تدابير فعالة لاحباط وإزالة الاخطار التي تتهدد السلم ، وكبح أعمال العدوان أو أي انتهاكات أخرى للسلم . وهي تسلم على وجه الخصوص بالحاجة الى اتخاذ تدابير لاقامة السلم والامن الدوليين وصيانتهما واستعادتهما .

Digitized by UNOG Library

الفلبين

[الاصل : بالإنكليزية]
[٢١ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - لقد أيدت الفلبين على الدوام جميع المبادرات الرامية الى إحلال الامن والسلم العالميين ، وهي لا تفتأ تبذل ، بمبادرة منها ، وبتأييد من الحكومات الصديقة ، جهودا لتعزيز الامن فضلا عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد .

٢ - وقد صوتت الفلبين مؤيدة جملة قضايا منها منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ، وتخفيض الميزانيات العسكرية ، وكبح سباق التسلح البحري وتنفيذ الاحكام المتعلقة بالامن الجماعي والواردة في ميثاق الامم المتحدة والاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي .

٣ - والفلبين تنبذ من خلال دستورها الذي صُدّق عليه مؤخرا ، الحرب كأداة من أدوات السياسة الوطنية ، وتعتمد مبادئ القانون الدولي المقبولة عموما بوصفها جزءا من قانون البلد وتلتزم بسياسة السلم والمساواة والعدل والحرية والتعاون والصداقة مع جميع الدول ؛ واتساقا مع المصلحة الوطنية ، تعتمد وتتبع سياسة ترمي الى أن تكون أراضيها خالية من الاسلحة النووية .

٤ - وترى الفلبين أن نجاح تنفيذ الاعلان الخاص بتعزيز الامن الدولي يعتمد الى حد كبير على مدى صدق القوى العسكرية والدول الرئيسية في التقيد بأحكام الاعلان وفي التأثير على حلفاء كل منها للقيام بذلك . وبالاضافة الى ذلك ، ينبغي أن يكون مجلس الامن أكثر نشاطا وتصميما في الاضطلاع بدوره الرئيسي المتمثل في حفظ السلم الدولي .

كوبا

[الاصل : بالاسبانية]
[١ تموز/يوليه ١٩٨٧]

١ - ترى حكومة جمهورية كوبا أن الاهداف الواردة في الاعلان لا تزال بالغة الاهمية في الحالة الدولية الراهنة التي تتسم بالتعقد .

Digitized by UNOG Library

٣ - ويجب أن تضاعف الامم المتحدة جهودها لايجاد حلول للمشاكل المحددة في الاعلان كما يجب بصفة خاصة ، أن تعبر عن رأيها بقوة معارضة المعوقات التي تقف في طريق قيامها باتخاذ اجراءات ملموسة من أجل تعزيز السلم والامن الدوليين .

٣ - وينبغي أن تكون الامم المتحدة أكثر حماسا وثباتا عند تحديد وإدانة المصالح التي تشجع سباق التسلح وتحقيقا لهذه الغاية ، يجب أن تدرس المواقف التي تتخذها حاليا الدولتين الكبريين اللتين تتحملان ، من وجهة نظر الرأي العام العالمي ، المسؤولية الرئيسية عن الامن الدولي . وتحليل مجموعة المقترحات التي قدمها الاتحاد السوفياتي مؤخرا بشأن هذا الموضوع والمواقف التي اتخذتها الادارة الحالية للولايات المتحدة تجاه تلك المقترحات يوفر العوامل المحددة التي ينبغي ان تقوم الامم المتحدة بتقييمها وابداء وجهة نظرها بشأنها .

٤ - وبعض بؤر التوتر التي تشكل تهديدا للسلم والامن الدوليين لا تفتأ تزداد سوءا ، بالرغم من البيانات المتعددة الصادرة عن الامم المتحدة ، مما يسلط الضوء على الاخطار الفادحة التي تمثلها هذه البؤر بالنسبة للبشرية . ففي الجنوب الافريقي ، يعتبر وجود الحكومة العنصرية في جنوب افريقيا ، التي تُخضع الغالبية السوداء الى الفصل العنصري بما ينطوي عليه من مهانة ، هو السبب الجذري للمشاكل الحادة التي تمس المنطقة ، مثل الاخفاق في تحقيق الاستقلال لناميبيا ، وأعمال العدوان المستمرة التي ترتكبها جنوب افريقيا ضد بلدان خط المواجهة . ورغم ذلك ، لم يتسن حتى الآن ، بسبب استخدام الولايات المتحدة تكرارا لحق النقض ، فرض الجزاءات المنصوص عليها في الفصل السابع من الميثاق على جنوب افريقيا ، مما سيساهم بشكل حاسم في استئصال هذه المحنة التي أعيت شعوب المنطقة .

٥ - وفي الشرق الاوسط ، لم تتم حتى الان الدعوة الى عقد مؤتمر للسلام ، وهو ما سيمثل خطوة ايجابية نحو ايجاد حل لهذه المشكلة المعقدة . وهذه الحالة تثير استياء الفلسطينيين والشعوب العربية الاخرى ، ومما يعمل على زيادة تفاقمها عوامل مثل ما يسمى "التحالف الاستراتيجي" بين الولايات المتحدة واسرائيل ، الذي يرمي الى إدامة احتلال الاراضي العربية . وفي امريكا الوسطى تعثرت جهود مجموعة كونتادورا ، بسبب الحرب غير المعلنة التي تخوضها ادارة الولايات المتحدة ضد الشعب النيكاراغواي .

Digitized by UNOG Library

٦ - والبلدان النامية التي تعاني اقتصاداتها من ضائقات شديدة منذ فترة ما طويلة ، تواجه بدين خارجي يصيبها بالعجز ، ومع ذلك لم تتخذ الدول الرأسمالية المتقدمة النمو الرئيسية موقفا يحبذ البحث عن حلول فعالة للتخلف ، وهي حالة تؤدي الى كثير من المشاكل الاجتماعية التي تؤثر على الاستقرار الداخلي في البلدان النامية .

٧ - وهذه هي بعض الحالات الرئيسية التي لاتزال تؤثر على الامن الدولي . وبالتالي فمن اللازم أن تصبح الامم المتحدة أكثر نشاطا في البحث عن حلول لهذه الحالات ومن ثم تحقق التنفيذ الفعلي للمبادئ الواردة في الاعلان .

٨ - ويجب أن ترفض الامم المتحدة خطط الذين يحاولون ، بما يتنافى مع ارادة الغالبية العظمى من الدول الاعضاء فيها ، إخضاع المنظمة لمصالح سياسية غير شرعية ، كتلك التي توعز الى حكومة الولايات المتحدة بالسعي الى إدانة بلدي لانتهاكات مزعومة لحقوق الانسان ، في الوقت الذي تُكفل فيه الان هذه الحقوق للشعب الكوبي لأول مرة في تاريخ كوبا .

٩ - ان حكومتي على اقتناع بأن الامم المتحدة ستواصل تعزيز دورها بوصفها محفلا عالميا للرأي العام الدولي ، الذي يطالب باتخاذ تدابير محددة لتعزيز الامن الدولي .

- - - - -

Digitized by UNOG Library